



مؤشرات مرتبطة بتمويل انتشار التسلاح

تمهيد

إن من أكثر الطرق شيوعاً التي تستخدمها الجماعات الإجرامية لتمويل وإخفاء المعاملات المرتبطة بانتشار التسلح من خلال (الشركات الوهمية، استخدام الأطراف الثالثة، البنوك المراسلة، التحويلات ، الحساب المفتوح، وغيرها من الطرق الاحتيالية) بغرض إخفاء المستفيدين الفعليين، وفي حالة وجود مخاطر مرتفعة، يجب على الدول مطالبة المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة باتخاذ التدابير المناسبة لإدارة المخاطر وخفضها، لذلك قامت دولة الكويت بسن القوانين المحلية لمكافحة انتشار التسلح ووضع إجراءات تنظيم حيازة الأسلحة والمفرقعات، بالإضافة إلى القرار الوزاري رقم (35) لسنة (2019) بشأن اللائحة التنفيذية للجنة الخاصة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الصادرة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل لدى وزارة الخارجية، وسوف يتم ذكر المؤشرات المرتبطة بانتشار التسلح التي قد ترصد جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

❖ مؤشرات مرتبطة بالعميل:

1. الأنشطة والمعاملات لا تتناسب مع الملف التجاري لأطراف المعاملة المالية (مؤشر عالي).
2. الأشخاص أو الكيانات المعنية (على سبيل المثال: أطراف المعاملة المشبوهة أو المستفيدين الفعليين)، أو تفاصيلهم (مثل العناوين أو أرقام الهواتف)، تشبه أو قد تكون مرتبطة بالأطراف المدرجة في ذلك الوقت بموجب ***أنظمة مراقبة الصادرات المتعلقة بالجزاءات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، أو لديهم تاريخ من المشاركة في مخالفات مراقبة الصادرات** (مؤشر عالي).
3. العميل يقدم معلومات غامضة أو غير مكتملة أو يتعدد ويمتنع عن تقديم معلومات إضافية تم طلبها منه.
4. خلال المراحل اللاحقة من العناية الواجبة، يظهر العميل، ولا سيما الكيان التجاري أو مالكيه أو كبار مدريريه، في القوائم الخاضعة للعقوبات أو يظهر في وسائل التواصل الاجتماعي بصورة سلبية، مثل (مرتبط اسمه بمخططات غسل الأموال السابقة أو الاحتيال أو الأنشطة الإجرامية الأخرى) أو عليه إدانات جارية أو سابقة، بما في ذلك الظهور في قائمة الأشخاص المرفوضين لأغراض أنظمة مراقبة الصادرات.
5. يشارك العميل (سواء كيان تجاري للأسلحة أو ملاكه أو مدراءه) في معاملات تجارية معقدة تشمل أطراف ثالثة في خطوط الاعمال التي لا تتوافق مع النشاط المفصح عنه لدى الجهة المختصة.
6. أحد أطراف المعاملة التجارية يعلن بأنه كيان تجاري (قد يكون شركة وهمية) ويقوم بإجراء معاملات تجارية لتحويل الأموال خلال الحسابات بحيث تكون حركة دوران الحسابات سريعة ذات مبالغ ضخمة وينخفض الرصيد في نهاية اليوم دون وجود أسباب تجارية.
7. العميل هو مؤسسة مخصصة للأبحاث ويتجه في السلع ذات الاستخدام المزدوج أو السلع الخاضعة لمراقبة الصادرات.
8. العميل هو عسكري أو باحث (Scientist) مرتبط بموقع جغرافي عالي الخطورة لانتشار التسلح.
9. أطراف المعاملة المالية أو عنوانهم الخاص مشابه لعنوان منتشر في القوائم العامة أو لديه تاريخ في مخالفة نظم مراقبة الصادرات.

***أنظمة مراقبة الصادرات:** فهو نظام مراقبة صادرات السلع والخدمات والتكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج التي تنظمها دولة الكويت من خلال القوانين المحلية وتعاميم الجهات المختصة ويتم تنفيذها ومراقبتها لدى الإدارة العامة للجمارك.

10. قبل الموافقة على الحساب، يطلب العميل خطاب اعتماد للمعاملات التجارية لشحن السلع ذات الاستخدام المزدوج أو السلع الخاضعة لمراقبة الصادرات.

11. استخدام هيكل معقد لإخفاء المعاملات المرتبطة بانتشار التسلح.

❖ مؤشرات مرتبطة بالمعاملة:

1. تشمل المعاملة المؤسسات المالية التي يوجد مقرها في الدول التي لديها قوانين ضعيفة لمراقبة الصادرات أو ضعف إنفاذ قوانين مراقبة الصادرات (مؤشر عالي).

2. يقوم أطراف المعاملة بإجراء معاملات تخضع للرقابة بموجب أنظمة *الاستخدام المزدوج أو مراقبة الصادرات أو أطراف المعاملة وانتهكوا سابقاً متطلبات نظم الاستخدام المزدوج أو مراقبة الصادرات).

3. حسابات أو معاملات شركات مرتبطة بشركات وهمية من خلال وجود فترات ركود طويلة تليها معاملات مالية عديدة.

4. هناك روابط بين ممثلي الكيانات التجارية المتعاملة في تبادل البضائع مثل نفس الإدارة أو المالك أو الموقع الجغرافي للكيان التجاري أو عنوان المستخدم IP أو رقم الهاتف الخاص بهم وذلك من أجل التهرب من التدقيق في السلع المتبادلة.

5. يقوم عملاء المصانع وشركات التداول بالدفع نقداً لإجراء المعاملات الصناعية أو التجارية مثل ايداعات نقدية واردة مفاجئة إلى حسابات الكيان التجاري يليها سحوبات نقدية .

6. يتم استخدام الحساب الشخصي- لإجراء معاملات صناعية او تجارية التي تخضع لنظم مراقبة الصادرات أو لإجراء معاملات لا تناسب مع أنشطته الكيان التجاري.

7. عدم وجود ترخيص للشركات عند إجراءها للمعاملات المرتبطة بسلع الاستخدام المزدوج أو السلع العسكرية.

8. وجود فروق زمنية واضحة غير مبررة لإجراء معاملات الصفقة التجارية الواحدة.

*سلع الاستخدام المزدوج: هي منتج أو خدمة من " شأنها أن تستخدم مدنياً أو عسكرياً على حد سواء "، أي أنها تُستعمل بصورة عامة في المجال المدني، مثل الصناعة، ولكن يمكن استخدامها أيضاً لتطوير الأسلحة أو المعدات العسكرية.

❖ مؤشرات مرتبطة بالمنتج والخدمة والقنوات المستخدمة:

1. شركة الشحن يتم إدراجها كوجهة نهائية للمنتج، بحيث لا يتم معرفة المستفيد الفعلي أو الوجهة الحقيقية لها مثل من aramex و الى amazon (مؤشر عالي).
2. شحن بضائع ذو صفات غير متوافقة مع المستوى الفني للبلد المستورد مثل: شحن معدات تصنيع (توضيح: معدات تصنيع للأسلحة أو قطع غيار) إلى بلد غير صناعي(مؤشر عالي).
3. شحن مواد محظورة خاضعة للرقابة بموجب أنظمة مراقبة تصدير أسلحة الدمار الشامل التي تنظمها اللجنة الخاصة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الصادرة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل لدى وزارة الخارجية (مؤشر عالي).
4. وجود تناقضات في المعلومات الواردة في المستندات المرفقة مع المعاملة التجارية مثل اختلاف الأسعار في الفواتير.
5. شحن بضائع ذو قيمة منخفضة بالنسبة إلى تكلفة الشحن.
6. يتم شحن البضائع إلى وجهات متعددة لتمويله مسار البضائع دون وجود غرض تجاري واضح لها.
7. يتم الدفع للسلع المستوردة من قبل كيان آخر (شركة وهمية، أو شركة واجهة) غير الكيان المرسل إليه دون وجود سبب اقتصادي واضح.
8. استخدام وثائق وهميات مزورة لاستيراد وتصدير الأسلحة.
9. الكميات أقل من الحد الأدنى للإبلاغ في سياق معاملات متعددة.
10. استخدام أشخاص ذو نفوذ لضمان نقل البضائع لتجنب التفتيش.
11. التعامل مع مصانع تنتج سلعاً مزدوجة الاستخدام أو سلعاً أساسية لانتشار الأسلحة أو سلعاً عسكرية.
12. بيانات العميل الثانوية مرتبطة بشخص مطلوب (العنوان / رقم الهاتف).

❖ مؤشرات مرتبطة بالموقع الجغرافي:

1. يكون المستفيد الفعلي للمعاملة مقيم في دولة عالية المخاطر ويكون انتشار التسلح بها كبير مثل كوريا الشمالية أو إيران (مؤشر عالي).
2. يتم توجيه الشحنات عبر بلد يفتقر لتطبيق معايير وقوانين مراقبة الصادرات والواردات وكذلك يفتقر لقواعد مكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب.
3. العميل (سواء كيان تجاري للأسلحة أو ملاكه أو مدراءه) مرتبط بمعاملات تجارية مع شركة في موقع جغرافي عالي الخطورة لانتشار التسلح.
4. العميل مرتبط بعملية تصدير، بيع، شراء السلع ذات الاستخدام المزدوج أو السلع الخاضعة لمراقبة الصادرات أو المعدات المعقدة التي لا يعرف التقنية المستخدمة لها أو السلع غير المتواقة مع النشاط المفصح عنه لدى الجهة المختصة أو السلع العسكرية وبالأخص في موقع جغرافية عالية المخاطر لانتشار التسلح.